الحكومات باتت مدينة بمبلغ غير مسبوق يعادل تقريبا حجم الاقتصاد الدولي

العالم على شفير أزمة بقيمة 91 تريليون دولار

المكاسب السياسية تمنع المتنافسين في الانتخابات من الحديث حول الحلول المؤلمة

صندوق النقد دعا الأسبوع الماضي مجددا إلى معالجة «العجز المالي المزمن» في الولايات المتحدة على وجه السرعة

أزمات الديون تهدد عددا كبيرا من دول العالم

البطالة في الدول النامية أحد أبرز تجليات الأزمة المالية العالمية

خبراء: العجز المستمر وعبء الديون المتزايد الآن يشكلان مصدر قلق على المدى المتوسط

الاضطرابات السياسية في فرنسا أدت إلى تفاقم المخاوف بشأن ديون البلاد مما قاد لارتفاع عائدات السندات

«العربية نت» : باتت الحكومات مدينة بمبلغ غير مسبوق قدره 91 تريليون دولار، وهو مبلغ يعادل تقريبا حجم الاقتصاد العالمي، والذي من شأنه أن يفرض في نهاية المطاف خسائر فادحة على شعوبها.

فقد زادت أعباء الديون بشكل كبير – ويرجع ذلك جزئيا إلى تكلفة الوباء – حتى إنها تشكل الآن تهديدا متزايدا لمستويات المعيشة حتى في الاقتصادات الغنية، بما في ذلك الولايات المتحدة.

ومع ذلك، وفي عام الانتخابات في مختلف أنحاء العالم، يتجاهل الساسة المشكلة إلى حد كبير، وغير راغبين في التواصل مع الناخبين بشأن الزيادات الضريبية وخفض الإنفاق اللازمة لمعالجة طوفان الاقتراض. وفي بعض الحالات، يقومون حتى بتقديم وعود مسرفة يمكن على الأقل أن تؤدي إلى ارتفاع التضخم مرة أخرى، بل ويمكن أن تؤدي إلى أزمة مالية جديدة.

وكرر صندوق النقد الدولي الأسبوع الماضي تحذيره من ضرورة معالجة «العجز المالي المزمن» في الولايات المتحدة على وجه السرعة. ولطالما أعرب المستثمرون عن هذا القلق بشأن المسار الطويل الأجل للشؤون المالية للحكومة الأميركية.

وقال الرئيس العالمي لأسعار الفائدة في فانغارد، إحدى أكبر شركات إدارة الأصول في العالم، روجر هالام: « العجز المستمر وعبء الديون المتزايد الآن جعلا ذلك مصدر قلق على المدى المتوسط»، بحسب ما ذكره لشبكة «CNN»، واطلعت عليه «العربية Business».

ومع تزايد أعباء الديون في جميع أنحاء العالم، يتزايد قلق المستثمرين. وفي فرنسا، أدت الاضطرابات السياسية إلى تفاقم المخاوف بشأن ديون البلاد، مما أدى إلى ارتفاع عائدات السندات، أو العوائد التي يطلبها المستثمرون.

وأشارت الجولة الأولى من الانتخابات المبكرة يوم الأحد إلى أن بعض أسوأ مخاوف السوق قد لا تتحقق. ولكن حتى من دون شبح حدوث أزمة مالية فورية، يطالب المستثمرون بعائدات أعلى لشراء ديون العديد من الحكومات مع تضخم العجز بين الإنفاق والضرائب.

ويعني ارتفاع تكاليف خدمة الدين توفر أموال أقل للخدمات العامة الحيوية أو للاستجابة لأزمات مثل الانهيارات المالية أو الأوبئة أو الحروب.

وبما أن عائدات السندات الحكومية تستخدم لتسعير الديون الأخرى، مثل الرهون العقارية، فإن ارتفاع العائدات يعني أيضا ارتفاع تكاليف الاقتراض للأسر والشركات، مما يضر بالنمو الاقتصادي.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة، تنخفض الاستثمارات الخاصة وتقل قدرة الحكومات على الاقتراض لمواجهة الانكماش الاقتصادي.

وقالت كبيرة الاقتصاديين السابقة في وزارة الخزانة الأميركية والأستاذة الآن في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، كارين دينان، إن معالجة مشكلة الديون الأميركية ستتطلب إما زيادة الضرائب أو تخفيض المزايا، مثل برامج الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. "العديد من السياسيين ليسوا على استعداد للحديث عن الخيارات الصعبة التي يجب اتخاذها. هذه قرارات خطيرة للغاية... ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على حياة الناس».

ويوافق كينيث روجوف، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفارد، على أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول سوف تضطر إلى إجراء تعديلات مؤلمة.

وقال إن الديون «لم تعد مجانية».

أضاف: «في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توصل الكثير من الأكاديميين وصناع السياسات ومحافظي البنوك المركزية إلى وجهة نظر مفادها أن أسعار الفائدة ستكون قريبة من الصفر إلى الأبد، ثم بدأوا يعتقدون أن الدين هو وجبة غداء مجانية».

«كان هذا دائماً أمراً خاطئاً، لأنك تستطيع أن تفكر في الدين الحكومي باعتباره بمثابة رهن عقاري بسعر فائدة مرن، وإذا ارتفعت أسعار الفائدة بشكل حاد، فإن مدفوعات الفائدة الخاصة بك ترتفع كثيراً. وهذا بالضبط ما حدث في جميع أنحاء العالم».

«مؤامرة الصمت»

وفي الولايات المتحدة، سوف تنفق الحكومة الفيدرالية 892 مليار دولار في السنة المالية الحالية على أقساط الفائدة ـ وهو أكثر مما خصصته للدفاع، وتقترب من ميزانية الرعاية الطبية، والتأمين الصحي لكبار السن وذوي الإعاقة.

وفي العام المقبل، ستتجاوز مدفوعات الفائدة تريليون دولار على الدين الوطني الذي يزيد على 30 تريليون دولار، وهو في حد ذاته مبلغ يعادل تقريبا حجم الاقتصاد الأميركي، وفقا لمكتب الميزانية في الكونغرس، الهيئة الرقابية المالية التابعة للكونغرس.

ويتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس أن تصل ديون الولايات المتحدة إلى 122% من الناتج المحلي الإجمالي بعد 10 سنوات فقط من الآن. وفي عام 2054، من المتوقع أن يصل الدين إلى 166% من الناتج المحلي الإجمالي، مما سيؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.

إذن، ما مقدار الديون التي تعتبر أكثر من اللازم؟ لا يعتقد الاقتصاديون أن هناك «مستوى محددا سلفا تحدث عنده أشياء سيئة في الأسواق»، لكن معظمهم يعتقدون أنه إذا وصل الدين إلى 150% أو 180% من الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا يعني «تكاليف خطيرة للغاية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع على نطاق أوسع»، وفقا لـ«دينان».

وعلى الرغم من الانزعاج المتزايد بشأن كومة ديون الحكومة الفيدرالية، لم يعد جو بايدن أو دونالد ترامب، المرشحين الرئاسيين الرئيسيين لعام 2024، بالانضباط المالي قبل الانتخابات.

وخلال المناظرة الرئاسية المتلفزة الأولى الأسبوع الماضي، اتهم كل مرشح الآخر بجعل وضع الديون الأميركية أسوأ، إما من خلال التخفيضات الضريبية من قبل ترامب أو الإنفاق الإضافي من قبل بايدن.

كما دفن الساسة البريطانيون رؤوسهم في الرمال قبل الانتخابات العامة المقررة اليوم الخميس. وقد شجب معهد الدراسات المالية، وهو مؤسسة بحثية مؤثرة، «مؤامرة الصمت» بين الحزبين السياسيين الرئيسيين في البلاد، بسبب الحالة السيئة للمالية العامة.

وقال بول جونسون، مدير IFS، الأسبوع الماضي: «بغض النظر عمن سيتولى منصبه بعد الانتخابات العامة، فإنهم – ما لم يحالفهم الحظ– سيواجهون قريباً خياراً صعباً». «ارفعوا الضرائب بأكثر مما أخبرونا به في بياناتهم، أو نفذوا تخفيضات في بعض مجالات الإنفاق، أو اقترضوا المزيد واكتفوا بارتفاع الديون لفترة أطول».

وتواجه البلدان التي تحاول معالجة مشكلة الديون صعوبات. وفي ألمانيا، كان الصراع الداخلي المستمر حول حدود الديون سبباً في وضع الائتلاف الحاكم الثلاثي في البلاد تحت ضغوط هائلة. وقد تصل المواجهة السياسية إلى ذروتها هذا الشهر.

وفي كينيا، كانت ردود الفعل السلبية إزاء المحاولات الرامية إلى معالجة عبء ديون البلاد البالغة 80 مليار دولار أسوأ كثيرا. وأثارت الزيادات الضريبية المقترحة احتجاجات في جميع أنحاء البلاد، أودت بحياة 39 شخصاً، مما دفع الرئيس ويليام روتو إلى الإعلان الأسبوع الماضي أنه لن يوقع على مقترح مشروع القانون.

سوق السندات المخيف

ولكن المشكلة في تأجيل الجهود الرامية إلى كبح جماح الديون هي أن هذا يترك الحكومات عُرضة لانضباط أكثر إيلاماً من قِبَل الأسواق المالية. وتقدم المملكة المتحدة أحدث مثال في اقتصاد كبير. تسببت رئيسة الوزراء السابقة ليز تروس في انهيار الجنيه الاسترليني في عام 2022 عندما حاولت فرض تخفيضات ضريبية كبيرة ممولة من خلال زيادة الاقتراض.

كما أن التهديد لم يختف. خذ فرنسا على سبيل المثال. فقد أصبح خطر حدوث أزمة مالية هناك مصدر قلق جدي بين عشية وضحاها بعد أن دعا الرئيس إيمانويل ماكرون إلى إجراء انتخابات مبكرة الشهر الماضي.

وكان المستثمرون يشعرون بالقلق من أن الناخبين سينتخبون برلمانا من الشعبويين العازمين على إنفاق المزيد وخفض الضرائب، مما يزيد من تضخم الدين المرتفع بالفعل وعجز الميزانية في البلاد.

ورغم أن هذا السيناريو الأسوأ يبدو الآن أقل احتمالا، فإن ما سيحدث بعد الجولة الثانية من التصويت يوم الأحد المقبل ليس مؤكدا على الإطلاق.

المتداولون يشعرون بالقلق من أن الأشخاص الذين سيحصلون عليها قد يقومون ببيعها بشكل مباشر

العملات المشفرة تواصل الهبوط

.. «بيتكوين» تتراجع دون 61 ألف دولار

تراجعت أسعار العملات المشفرة خلال التعاملات أمس الأربعاء، حيث تراجع سعر العملة الأشهر بيتكوين إلى 60 ألفا و489 دولارا من 62 ألفا و961 دولارا في تعاملات أمس الأول الثلاثاء. ووفقا لبيانات «كوين بيس»، كما انخفضت الإيثريوم في تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.78 % عند 3441.55 دولارا، بينما ارتفعت الريبل بنسبة 0.99 % إلى 48.17 سنتا.

وسجلت الصناديق المتداولة للبيتكوين بالأسعار الفورية في الولايات المتحدة تدفقات يومية بلغت 129.45 مليون دولار في الأول من يوليو، وهو اليوم الخامس على التوالي من التدفقات الإيجابية. وعلى الرغم من زيادة التدفقات على الصنايق المشفرة، فإن الأسواق لا تزال حذرة بعض الشيء، خاصّةً مع اقتراب عملية السداد الكبرى لدائني منصة «Mt Gox» المفلسة، حيث ستبدأ المنصّة بتوزيع عملات بيتكوين المسروقة في حادثة الاختراق التي حصلت في عام 2014.

ويشعر المتداولون بالقلق من أن الأشخاص الذين سيحصلون على العملات المشفرة قد يقومون ببيعها بشكل مباشر، ما ينتج عنه حدوث حالة بيع جماعيّ إثرَ ارتفاع قيمة بيتكوين بشكل كبير، وهو ما تكرّر على مَرّ السنين. وقد نتجت عن هذا الخوف خسائرُ ضخمةٌ لبيتكوين في أواخر يونيو، مع تفاقم الوضع بسبب الخسائر التي شهدتها منتجات العملات الرقمية الاستثمارية توفر معلوماتٍ إضافية حول مستقبل معدلات الفائدة.

الفائدة المرتفعة تهدد بيتكوين

لأسبوعين متتاليين.

وعلى عكس بيتكوين، كانت أسعار العملات المشفرة الأخرى قد شهدت ارتفاعاً يوم الإثنين حيث استعادت بعضاً من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها في يونيو. وعلى الرغم من ارتفاع العديد من العملات البديلة، فإن المزاج العام في سوق العملات المشفرة يظل حذراً قبيل إطلاق البيانات الاقتصادية الأميركية القادمة والتحليلات المتعلقة بتعديلات معدلات الفائدة. ويُعتبر هذا الأسبوع على وجه الأخص مهماً للغاية، إذ من المخطط له أن يقدم رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي» جيروم باول، خطاباً حول الوضع الاقتصادي، إلى جانب إصدار محضر اجتماع الاحتياط الفيدرالي ليونيو وبيانات الدخل خارج القطاع الزراعي، والتي قد

ويرى محللون وفق وكالة بلومبيرغ، أن هنالك ثلاثة عوامل دفعت سعر بيتكوين للتراجع إلى قرابة 60 ألف دولار بعد الفورة التي شهدتها فوق 70 ألف دولار، وهي: انخفاض معنويات المستثمرين من جراء التوترات الجيوسياسية العالمية، وآفاق التشديد النقدي في الولايات المتحدة، وضعف التدفقات الداخلة إلى صناديق بيتكوين المتداولة في السوق الأميركي.

ونقلت بلومبيرغ عن محلل استراتيجيات الأسواق في شركة لماكس غروب، جويل كروغر، قوله إن البيانات الاقتصادية الأميركية التي صدرت أخيراً، وأشارت إلى استمرار قوة الاقتصاد والضغوط التضخمية أدت لتراجع توقعات خفض الفيدرالي لسعر الفائدة، وهذا يلقي بثقله على سوق

السعودية: اكتشافات نفطية وغازية جديدة في شرق المملكة والربع الخالي

وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان

أعلن الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي، عن اكتشافات نفطية وغازية جديدة، وقال إن شركة «أرامكو» اكتشفت حقل «اللدام» للنفط غير التقليدي في المنطقة الشرقية، بعدٍ أن تدفق النفط العربي الخفيف جداً بمعدل 5100 برميل في اليوم، مصحوباً بنحو 4.9 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز في اليوم.

وأوضح أنه تم اكتشاف حقل للنفط غير التقليدي في المنطقة الشرقية بعدٍ أن تدفق النفط العربي الخفيف جداً بمعدل 4557 برميلاً في اليوم، مصحوباً بنحو 3.79 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز في اليوم، واكتُشف أيضاً مكمن في أحد حقول المنطقَة الشرقية، بعد أن تدفق النفطٍ العربي الخفيف بمعدل 1780 برميلاً في اليوم، مصحوباً بنحو 0.7 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز في اليوم.

وفيما يخص الغاز الطبيعي، اكتشف حقل في الربع الخالي بتدفق معدله 7.6 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو 40 برميلاً يومياً من المكثفات، كما اكتُشف مكمن في الربع الخالي بمعدل تَدفق 4.9 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

تتمتع بأعلى سطوع وأفضل جودة صوت لإثراء تجربة المشاهدة البيتية

السينما في منزلك.. «سوني» تقدم أحدث تلفزيوناتها الذكية الجديدة من فئة BRAVIA™

تعمل سوني على تجديد تشكيلة BRAVIA كعلامة تجارية لمشاهدة الأفلام بهدف إثراء تجربة السينما المنزليةً الفاخرة. فمع توسع خدمات البث، باتت مشاهدة الأفلام بأريحية في المنزل مطلباً شائعاً. ومع استخدام المختصين في صناعة إنتاج الأفلام لمجموعة سوني الواسعة والمتنوعة من المنتجات، مثل الكاميرات الرقمية السينمائية والشاشات والسماعات الاحترافية، فقد سمح ذلك للشركة باكتساب فهمٍ عميقٍ لصناعة السينما والمقاصد التي ينشدها صُنّاع الأفلام وصُنّاع المحتوى. حيث تعمل منتجات BRAVIA الجديدة على تعزيز الإحساس بالواقع في المحتوى السينمائي وتقدم جودةً رائعة للصورة والصوت على حدّ سواء للاستمتاع بالأفلام في المنزل وبنفس السحر الذي توفرّه شاشات السينما. ومن خلال توحيد أجهزة التلفزيون والسماعات الشريطية وتقنيات الصوت المنزلية الأخرى تحت علامةٍ تجارية واحدة، تهدف سوني إلى أن تشكّل وجهةً شاملة للعملاء للاستمتاع بهذه التجربة السينمائية الفاخرة بجودة الصورة المبهرة والصوت الآسر بالطريقة التي ينشدها صانع الأفلام. ويسهّل انسجام المزايا وتصميم أجهزة تلفزيون BRAVIA ومنتجات صوت المسرح المنزلي BRAVIA Theatre home audio على المستهلكين اختيار ودمج حزمة ترفيهية منزلية كاملة ليحظوا بتجربةٍ سينمائية رائعة. وكجزءٍ من تشكيلة BRAVIA الجديدة، ستصدر سوني عدة طُرز تلفزيونية ضمن 4 فئات مختلفة، وسيكون BRAVIA 9 هو الطراز الرئيسي القادرً على توفير سطوع بذروة عالية، وألوان طبيعية جميلة، وتباين ممتاز ولون أسودً عميقً. وإضافةً إلى ذلك، فمع تشكيلة منتجاتً صوت المسرح المنزلي الجديدة تحت اسم BRAVIA Theatre، سيكون بوسعك اختبار روعة الصوت والصورة بسلاسة في أي محتوىً سينمائي في المنزل.